دراسة بعنوان

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة القدس منذ العام 1993- 2017م

The Israeli strategy towards the Judaization of Jerusalem city since the year 1993 – 2017

دراسة مقدمة إلى مؤتمر يوم القدس الثالث عشر

إعداد

د. هشام عبد القادر أبو هاشم

ايميل: hishamabuhashem@gmail.com

أيلول 2017م

الملخص

تناولت الدراسة موضوع الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة القدس خلال الفترة الواقعة بين عامي 1993– 2017م، حيث شهدت تلك الفترة تنامي في عملية السيطرة على مدينة القدس من ناحية الاستيطان والتهويد، وبينت الدراسة استراتيجية التهويد الإسرائيلية والتي تمثلت بسن القوانين ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في مدينة القدس، بهدف الوصول إلى التهويد الديمغرافي والعقاري، بالإضافة إلى تهويد المقدسات.

وخلصت الدراسة بأن الاستراتيجية الإسرائيلية فرضت وضع جيوسياسي في مدينة القدس يصعب تقسيمها في أي حل سياسي، بالإضافة إلى قطع الطريق والتواصل على الدولة الفلسطينية المنشودة.

Abstract

The study dealt with and identified the Israeli strategy towards the judaization of Jerusalem city during the period took place from 1993 to 2017, where that issue witnessed growing of control process on Jerusalem city through the Israeli settlement and judaization. The study also showed the Israeli judaization strategy, which presented by the process of enactment of laws related to the confiscation of land and the construction of settlements in Jerusalem city to reach the judaization of demographic, real estate and holy sites.

The study concluded that the Israeli strategy imposed a geopolitical situation upon Jerusalem city, which in turn is difficult to be divided in any political solution, in addition to cutting off any hope and communication to reach the desired Palestinian state.

المقدمة:

نظراً لأهمية مدينة القدس سياسياً وتاريخياً ودينياً، فقد مرت نشأتها على يد اليبوسيين منذ ما يقرب من 3000 ق.م، فأصبحت مدينة القدس تمثل إرثاً حضارياً ودينياً، ولهذا حظيت المدينة بمكانة دينية لدى جميع الديانات السماوية الثلاثة، وقد قام العرب والمسلمين بواجبهم في هذا المجال على أكمل وجه، ولم يميزوا بين مسلم أو مسيحي أو يهودي داخل المدينة.

وبعد احتلال مدينة القدس في حزيران عام 1967م اتبعت إسرائيل استراتيجية تقوم على تأويلات وتفسيرات توراتية دينية ملفقة، فمنذ احتلالها للمدينة المقدسة مارست سياسة استيطانية، وشرعت بتنفيذ سياسة أمنية محكمة في مدينة القدس، وتعرضت المدينة في تلك الفترة إلى عملية استيطان منظمة وممنهجة واسعة بهدف محاصرتها وعزلها عن عمقها الجغرافي، وأطلقت المشاريع والبرامج الاستيطانية من جميع القوى السياسية اليمينية واليسارية والدينية، بهدف السيطرة على المدينة كسياسة أمر واقع في المستقبل، وهدفت إسرائيل من تلك السياسة إلى تهويد مدينة القدس في سبيل جعل الغلبة اليهودية فيها تفوق السكان المقدسيين.

إن السياسة التي اتبعتها إسرائيل في مدينة القدس أوقعت الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالسكان المقدسيين، وقامت بمصادرة أراضيهم ومنعهم من الوصول إليها، ومنعت سكان المدينة من التوسع العمراني الطبيعي بهدف اجبارهم على الهجرة من المدينة المقدسة وتوطين اليهود بدلاً منهم.

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس خلال الفترة الواقعة بين عامي 1993– 2017م، وتحليل تداعياتها على السكان المقدسيين في مدينة القدس.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مجموعة من التساؤلات التي يطرحها التحليل، وانطلاقاً من أن الاستراتيجية الإسرائيلية في مدينة القدس تمثل وسيلة وهدفاً في الوقت نفسه، تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة القدس خلال الفترة 1993– 2017م

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الاستراتيجية التوسعية الإسرائيلية في مدينة القدس؟
2- كيف أثرت استراتيجية التهويد الإسرائيلية على السكان المقدسيين في مدينة القدس؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى كونها تتناول قضية هامة جداً ومؤثرة في السياسة والعلاقات الدولية والتاريخ الدولي، فهي تتناول قضية القدس والتي تعتبر جزأً لا يتجزأ من قضية فلسطين، في أبعادها القومية والدولية، السياسية والدينية، وجوانبها الإنسانية والقانونية على حد سواء، فتاريخ القدس لا يمكن أن نفصله عن تاريخ فلسطين وعروبة وإسلامية تلك المنطقة.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة فهي تركز وبشكل عميق على الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة القدس والسيطرة على المدينة المقدسة في مرحلة حرجة من تاريخ القضية الفلسطينية، فمن زيادة الهجرة اليهودية إلى المدينة، ومصادرة أملاك سكانها الأصليين لصالح الاستيطان، إلى السيطرة الكاملة على المدينة المقدسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التالي:

1- التعرف على الاستراتيجية التوسعية الإسرائيلية في مدينة القدس.
2- التعرف على تأثير استراتيجية التهويد على السكان المقدسيين في مدينة القدس.

حدود الدراسة:

يتمحور الحد الموضوعي للدراسة حول الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة القدس، والسياسات التي اتبعتها إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة، بما يخدم الرؤية الإسرائيلية لمستقبل مدينة القدس، ومحاولة فرض الطابع اليهودي على مدينة القدس.

أما الحد الزماني فهو يغطي السياسة الإسرائيلية خلال الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو عام 1993م وحتى إعداد الدراسة في أيلول عام 2017م.

منهجية الدراسة:

1- المنهج التاريخي: وسوف يتم استخدام المنهج التاريخي في التتبع التاريخي للاستراتيجية الإسرائيلية بأبعادها المختلفة السكانية والجغرافية والسياسية.

2- المنهج الوصفي التحليلي: سيتم وصف الاستراتيجية الإسرائيلية وشكلها وتأثيرها تجاه تهويد مدينة القدس، والتركيز على تحليل بعض الظواهر والتعمق في مسبباتها وتوابعها.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية في مدينة القدس.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه السكان المقدسيين في مدينة القدس.

المبحث الأول

استراتيجية السيطرة الإسرائيلية في مدينة القدس

أولاً: القدس في الفكر الصهيوني

تحظى مدينة القدس بدور بالغ الأهمية على المستوى الفكري والسياسي لدى قادة الحركة الصهيونية، ومن الطبيعي أن تكون الاستراتيجية الصهيونية واستراتيجية إسرائيل متناغمتين تماماً مع منطلقاتها الروحية والفكرية وأهدافها السياسية، لذا ترى اليهودية الصهيونية وجوب أن تبقى القدس مركز جذب واستقطاب لكل المؤمنين بقدسيتها من اليهود، ونجاح الاتجاه العلماني لاستغلال العامل الديني كمحرك لتجميع يهود الشتات حول الأماكن المقدسة بنظرهم وهي القدس والخليل وطبريا كنواة للدولة اليهودية، وكانت تطلعات الحركة الصهيونية إلى مدينة القدس وذلك لمكانتها الدينية والتاريخية لدى العالم، إضافة إلى التنظير الفكري لدى النخبة السياسية والمثقفة عند اليهود حول مدينة القدس، فقد استخدمت الدين اليهودي من أجل السيطرة على المدينة والأماكن المقدسة، ووظفت الدين لصالح أهدافها ومشاريعها التوسعية، فاستغلت التعاليم التوراتية التي تسير إلى صهيون، والأرض المقدسة، والهيكل(أبو جاموس، 2013).

أسفرت حرب عام 1948م عن وقوع الجزء الغربي من مدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية، وأخذت سلطات الاحتلال تعمل على دمج المدينة في الدولة الإسرائيلية وتهويدها، وذلك من خلال انشاء مجلس بلدي يهودي في كانون ثاني عام 1949م، ومضاعفة عدد السكان اليهود عن طريق موجات الهجرة التي أعقبت الحرب(سالم،85:2003)، وطرد 60 ألفاً من سكانها العرب وتشريدهم، وبناء أحياء سكنية يهودية فوق الأراضي العربية، حيث كان يملك الفلسطينيون نحو 88.7% من مجمل مساحة مدينة القدس، وعملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على توسيع حدود بلدية القدس الغربية من 16261 دونماً إلى 38100 دونماً، كما ارتفع عدد المستوطنين اليهود من 84 ألفاً في تشرين الثاني عام 1948م إلى 197 ألف في حزيران عام 1967م، وفي تلك الفترة قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على المناطق المحيطة بالقدس وقراها، وقامت ببناء نحو 50 مستعمرة يهودية عليها (صالح،10:2011).

مع اندلاع حرب حزيران عام 1967م احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس، وقامت بإصدار قانون ضم المدينة المقدسة عبر العديد من الإجراءات التي اتخذتها ليصبح الضم أمراً واقعياً، فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1967/6/25م قرارها القاضي بسريان القانون الإسرائيلي بتاريخ 1967/6/27م قراره بتعديل قانون الأنظمة والقضاء لسنة 1948، واضافة المادة 11 ب التي تنص على سريان قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم، واستخدم الاحتلال العنف والإرهاب والقتل واعتقال المئات من السكان وترويع الأهالي واقتحام المنازل وهدمها، بهدف تهجير أكبر عدد ممكن من سكانها العرب، لتسهيل السيطرة عليها وابتلاعها وهدم المدينة وتهويدها، فأعلن الاحتلال عن توحيد شطري المدينة تحت الإدارة الإسرائيلية في 27 حزيران عام 1967م، ثم أعلن رسمياً في 30 تموز عام 1980م، أن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل (سالم،89:2003–90)، وبدأت إسرائيل اعتبار القدس الشرقية والقدس الغربية موحدة وجز لا يتجزأ منها.

الاختراق الذي حققته إسرائيل في اعلان المبادئ الموقع في واشنطن بتاريخ 13 أيلول عام 1993م يتضمن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتأجيل موضوع القدس وقضايا مهمة إلى مفاوضات الوضع النهائي في أيار عام 1997م، فتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل لتستكمل تهويد القدس، وتجبر الطرف الفلسطيني إلى الإذعان للأمر

الواقع أي القبول بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، أحدثت السلطات الإسرائيلية توسعاً جديداً في حدود البلدية وأصبحت مساحتها تقارب 130كم2، وفي العام 2005م اقرت لجنة التخطيط والبناء التابعة لبدلية القدس الإسرائيلية المخطط الهيكلي "القدس 2000–2020"، والذي يوسع الحدود الغربية لمدينة القدس حوالي 40%، وفقاً للمخطط فإن أكثر من نصف الجزء الشرقي من مدينة القدس صنف على أنه مناطق مبنية وصنف حوالي 24.4% كمناطق خضراء ومساحات عامة، يمنع الاحتلال الفلسطينيين البناء فيها(معهد الأبحاث التطبيقية،2015)

التركيز على مدينة القدس مسألة مركزية في الفكر الصهيوني، ومن الأبعاد الدينية والتاريخية من قبل أن ينشأ الكيان الصهيوني، حيث قال هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية: إذا حصلنا على مدينة القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون(صالح،10:2011)، مات هرتزل ولكن أفكاره بقيت حيه في النهج الاستيطاني الذي يقوم به اليهود في تهويد القدس وتدمير كل شيء غير مقدس عندهم.

ثانياً: استراتيجية الاستيطان في القدس

بدأت السياسة الإسرائيلية برسم معالم جديدة لتهويد القدس من اجل فرض سياسة الأمر الواقع وإيجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسي إعادة تقسيمها مرة أخرى، فقد بدأت بالسيطرة على المدينة من أجل بناء سلسلة من المستوطنات لتحيط مدينة القدس من جميع الجهات، اعتمدت سلطات الاحتلال في نشاطها الاستيطاني على سلسلة من الإجراءات لتحقيق أهدافها في تهويد المدينة واحكام السيطرة عليها، وتم ذلك عبر الأطواق الاستيطانية بالإضافة إلى الشوارع الالتفافية.

لذلك هدفت إسرائيل من وراء سياستها محاصرة المدينة بالمستوطنات وإقامة آلاف الوحدات السكنية اليهودية ومصادرة حوالي 35% من مساحة القدس، تلك السياسة أخذت أبعاداً جيوسياسية في كل ما يتعلق بالسكان الفلسطينيين، وقد انبثقت من هذه السياسة مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية في مجالات التوطين والتخطيط والبناء، بهدف منع تطوير الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، وبدأ مرحلة جديدة من عملية تهويد وضرب العصب الاقتصادي

الفلسطيني عبر الإعلان عن مخطط جديد لمركز المدينة من أجل تقييد النشاط التجاري، كما تم تنفيذ مشاريع وزارة البنية التحتية بإقامة مشاريع استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية ضمن مشروع أطلق عليه بوابة حول القدس، يهدف إلى عزل تلك الأحياء وتحويلها إلى مجموعات معزولة ومنقسمة تحاط بالمستوطنات من جميع الجهات، رأس العامود، وجبل المكبر، وجبل الزيتون، وغيرها من المشاريع الاستيطانية(التفكجي،162:2008)

إن مسألة القدس واحدة من أبرز المسائل التي أرجئ البحث فيها بموجب اتفاقات أوسلو إلى ما يسمى بمفاوضات الحل النهائي، لكن الحكومات الإسرائيلية بسياستها الرامية إلى تهويد القدس سعت لاستباق تلك المفاوضات لحسم الوقت لمصلحتها من جانب واحد، حيث شكلت القدس معضلة عملية التفاوض في كامب ديفيد الثانية عام 2000م حول الوضع النهائي، لذلك ساهم الاستيطان في إنجاح الهدف الإسرائيلي إلى حد كبير في تهويد مدينة القدس، بالإضافة إلى زرع الأحياء الاستيطانية الالتفافية حول القدس بهدف تطويقها وعزلها وزيادة عدد المستوطنين اليهود فيها، بهدف محاصرة التجمعات الفلسطينية والحد من نموها وعزلها عن بعضها كوحدة جغرافية واحدة، وكذلك فصلها عن الضفة الغربية.

اعتمدت إسرائيل تلك الاستراتيجية لتكثيف الاستيطان فوق التلال والمرتفعات بحيث تشكل سلسلة متواصلة تحيط بالمدينة، والتركيز على مركز المدينة ذاتها وربطها بشبكة من الطرق الرئيسية تأخذ شكل أذرع خيطية تعمل على وصل الضواحي الاستيطانية، بحيث تصبح المدينة وفق ذلك بمثابة خطوة تمهيدية لمشروع القدس الكبرى، والذي جرى اعداده في شباط عام 1993م بالتعاون مع وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية وبلدية القدس ودائرة أراضي إسرائيل، كمخطط لمدينة القدس الكبرى في العام 2010م، يهدف إلى تعزيز مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل من خلال إقامة شبكات طرق لليهود تستخدم للتنقل والتجارة وخلق تواصل واضح للسكان اليهود، وتم الكشف عن المخطط في أيلول عام 2008م حينما قدم عضو الكنيست يسرائيل كاتس اقتراح قانون بضم المستوطنات الواقعة خارج حدود بلدية القدس، وتم وضع مخططات لوصل مستوطنة معاليه ادوميم وجبعات زئيف، وغوش عتصيون، وبيتار بالقدس مع بعضها البعض، بهدف عزل القرى والأحياء الفلسطينية حيث يسهل السيطرة عليها أمنياً وديمغرافياً(صالح،61:2011).

ثالثاً: أهداف الاستيطان في القدس:

الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية والمناطق المحتلة عامة يحمل أهدافاً سياسية وأمنية، تحقق إسرائيل من وراءها هدفها الرئيس وهو السيطرة الكاملة على المدينة، وتحقيق الأغراض التالية (ربيع،44:2005):

1- العمل على خلخلة الكثافة السكانية للفلسطينيين في القدس حفاظاً على الأمن، من خلال عدم السماح بإعادة ترميم البيوت وتوسيعها وبناءها، لإجبار الفلسطينيين على الرحيل، وإيجاد أغلبية يهودية كبيرة في المدينة تشكل بلا منازع عاصمة لإسرائيل.

2- إحكام السيطرة الإسرائيلية على القدس بحكم موقعها الاستراتيجي فهي تقع في وسط فلسطين، وتشكل خاصرة للضفة الغربية، وترتفع عن سطح البحر حوالي 800 متر تقريباً، والسيطرة على مركز النشاط والحركة ومحاور الدخول إلى الضفة الغربية، والعمل على تغيير الواقع الديموغرافي والعمراني للمدينة لأسباب أمنية استراتيجية.

3- إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية وشق الطرق الالتفافية بغرض فرض الطوق الأمني، وعزل سكان القدس عن محيطهم الفلسطيني والعربي في القرى والمدن المجاورة ووصلها بالمدن والتجمعات السكانية في إسرائيل، وإقامة القدس الكبرى والتي تصل مساحتها حوالي 840كم2 او ما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية.

4- أهم هدف تسعى إسرائيل إلى تحقيقه خلق واقع جديد على الأرض يصعب تغييره بقرار سياسي، وبالتالي تعذر التوصل إلى أي حل مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى استخدامها كورقة ضغط ومساومة ضد الفلسطينيين.

اعتمدت سلطات الاحتلال في نشاطها الاستيطاني على سلسلة من الإجراءات لتحقيق أهدافها في تهويد المدينة وإحكام السيطرة عليها، وتم ذلك عبر الأطواق الاستيطانية، بالإضافة إلى الشوارع الالتفافية ومنها ما يلي: (أبو جابر وآخرون،558:1997)

الطوق الأول: ويضم المستوطنات رمات أشكول، جفعات همغتار، والتلة الفرنسية، والجامعة العبرية، وتعتبر تلك المستوطنات أول الأطواق حول مدينة القدس، لذلك أقامت إسرائيل هذه

الأحياء على عجل مما شوَّه منظر المدينة من خلال الأبنية العالية التي تغلق الأفق الشمالي مما أثر تأثيراً كبيراً على المنظر العام للمدينة المقدسة.

الطوق الثاني: وهو خارج حدود البلدية ولكنه ضمن مجال القدس الكبرى وهدفت هذه المخططات إلى بناء السور الثاني حول المدينة ويرتبط مع المنطقة الجنوبية في منطقة غوش عتصيون، وتشمل مستوطنات عتصيون، وروش تسوريم، وألون شيفرت، ونفي دانيال، وأليعازر، وبيت عين، وإفرات، وبيتار، بالإضافة إلى المدينة الجديدة عير غانيم حيث يهدف المشروع إلى بناء حوالي 10 آلاف وحده سكنية وإسكان ما يقرب من 100 ألف مستوطن.

الطرق الالتفافية: تعتبر تلك الطرق جزءاً أساسياً من الخطوط الاستيطانية الإسرائيلية، بالإضافة لاستراتيجية السيطرة والحصار للأراضي الفلسطينية ومصادرة مساحات واسعة وتدمير أراضٍ زراعية وغيرها، وتزعم إسرائيل بأن هدف هذه الطرق هو فصل حركة الإسرائيليين عن المناطق الفلسطينية، بهدف تسهيل تحركات المستوطنين وحمايتهم من الهجمات الفلسطينية.

مع انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين أول عام 1991م وما تلاه من اتفاق إعلان المبادئ في أيلول عام 1993م، ازدادت الخشية لدى اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي من أن تؤدي العملية السلمية إلى انسحاب إسرائيل من أجزاء واسعة من المناطق الفلسطينية المحتلة وإعادة الحرم الشريف إلى الفلسطينيين، فقد بدأت المشاريع والخرائط السياسية الإسرائيلية تخرج للجمهور الإسرائيلي والفلسطيني، مرتكزة على الواقع الذي فرضه الاستيطان على الأرض منذ عقود ليلغي إمكانية أية تسوية باستثناء تسوية بالشروط الإسرائيلية، لذلك أكد الليكود احترامه للاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال برنامجه الانتخابي لعام 1996م، وأكد أن دوره سيكون تخفيف المخاطر السياسية المستقبلية التي تنتج عن هذه الاتفاقيات، وعندما فاز الليكود في هذه الانتخابات، وجد نفسه أمام التزامات إقليمية ودولية، وفي تلك الفترة قامت حركات الهيكل بنشاط دعت إلى دخول اليهود إلى الحرم الشريف والصلاة فيه وبناء الهيكل، وأصدرت في العام 1996م لجنة حاخامات مجلس المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة فتوى دينية دعت كل حاخام إلى الدخول للحرم الشريف بنفسه، وأن يوجه كل حاخام اتباعه وتلاميذه على دخول الحرم الشريف (محارب،20:2016).

حاول أقطاب الليكود الالتفاف على الواقع الجديد دون المساس بالأهداف السياسية الأساسية، بعد تشكيل حكومة نتنياهو في العام 1996م، أغلقت الحكومة بيت الشرق وتم تضييق الخناق على المؤسسات الفلسطينية في المدينة، وزاد الحصار على أهلها من خلال عمليات سحب هويات المقدسيين، ومنع البناء وهدم البيوت، وتكثيف الاستيطان داخل المدينة وحولها، بل وإنشاء مستوطنات جديدة مثل المستوطنة التي أعلن عن بناءها في جبل أبو غنيم "هارحوما" بين القدس وبيت لحم، واستمرار الحال مع جميع الحكومات في إسرائيل، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000 وما جلبته من آثار، فإن الاستيطان في القدس ومحيطها لم يتأثر سلباً، بل على العكس ازداد بشكل ملفت للانتباه، فعلى سبيل المثال فان مستوطنة مودعين – عليت التي تقع بالغرب من القدس على الخط الأخضر، وهي مستوطنة لليهود المتدينين الأرثوذكس "الحريديم"، حيث ازداد عدد سكانها إلى 18% في الشهور العشرة الأولى للانتفاضة، وفي فصل جديد من فصول السياسات التهويدية الإسرائيلية في مدينة القدس، وفي أيلول من العام 2008م تم الكشف عن مخطط إقليم القدس، والذي يشدد على تحقيق الحلم بدولة إسرائيلية يهودية وعاصمتها القدس الكبرى، وذلك عقب إقرار الكنيست الإسرائيلي مشروع قرار "القدس الموحدة عاصمة الشعب اليهودي" بقراءته الأولى في العام 2008م، حيث بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية القابعة بشكل غير قانوني في القدس الشرقية 18 مستوطنة، وتحتل ما مساحته 21كم2، ويقطنها ما يزيد عن 210 مستوطن(معهد الأبحاث التطبيقية،2015).

لذلك تسعي إسرائيل من وراء سيطرتها على الأراضي الفلسطينية في القدس لأهمية تلك المدينة من الناحية الاستراتيجية، وإيجاد حقائق ديموغرافية جديدة على الأرض، وإجبار المواطنين الفلسطينيين على الهجرة القسرية من مدينة القدس، وتحوليها إلى مدينة خالية من الفلسطينيين، وقطع التواصل بين الفلسطينيين وتاريخهم الديني والثقافي، وجعل الاستيطان أداة ضغط ومساومة في أي مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تجعل من المستحيل على أي حكومة إسرائيلية المضي قدماً في عملية السلام مع الفلسطينيين، وتحول دون قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م، لذلك فإن الأهمية الاستراتيجية للضفة الغربية وعلى رأسها القدس تقع في اهتمام السياسة الأمنية الإسرائيلية.

المبحث الثاني

استراتيجية التهويد الإسرائيلية في مدينة القدس

استراتيجية التهويد الإسرائيلية للقدس هي بمثابة الحلقة المركزية في العملية التهويدية المرسومة في الاستراتيجية الصهيونية للمدينة، تهدف إلى تهويد القدس اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ودينياً، بهدف إلغاء الطابع العربي الإسلامي وصولاً إلى تذويبها في مجتمع يهودي داخل إسرائيل، وفرض سياسة الأمر الواقع وإحداث تغير ديمغرافي وجغرافي لصالحها، واستباق أي حديث حول مفاوضات الحل الدائم الذي سيطرت عليه مقولة "يهودية الدولة" في العقل الصهيوني بمختلف أطيافه.

أولاً: استراتيجية التهويد الديمغرافي:

شكلت الزيادة السكانية العربية مفصلاً أساسياً في رسم خطوط القدس الكبرى، ففي عام 1993م بدأ التخطيط من قبل بنيامين بن اليعازر وزير الإسكان السابق مدعوماً بتعليمات من اسحق رابين رئيس الحكومة الأسبق، لتنفيذ المخطط الذي هدف إلى إيجاد تواصل واضح للسكان اليهود وتقليص التقارب والاحتكاك مع العرب، والحفاظ على تعزيز مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل، وربط المستوطنات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة ممرات وتحقيق الأغلبية اليهودية من خلال جلب مائة ألف يهودي سنوياً، ما يعني أن مئات الآلاف من المستوطنين سيتم استيعابهم في مدينة القدس، بحيث يشكل ذلك ضغطًا وعبئًا كبيرًا على كاهل المقدسيين حتى يغادروا ويتركوا المدينة، وتشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية إلى خريطة الكثافة السكانية في البلدة القديمة التي تسعى سلطات الاحتلال إلى تهويدها وطرد السكان المقدسيين منها، إلى أن عدد السكان 89.042 من المسلمين، و8.042 من المسيحيين الأرمن، و9.625 من المسيحيين في حارة النصارى، و8.232 من اليهود في حارة الشرق أو ما يسمى "حارة اليهود"، أما القدس الشرقية فبلغ عدد سكانها سنة 2006م 413 ألفًا، منهم 231 ألفًا فلسطيني، و182 ألف مستوطن يهودي، ومع احتساب أعداد سكان القدس الشرقية والغربية فإن مجموعة سكان القدس بلغ في أوائل سنة 2007م إلى 720 ألفًا، بينهم 475 ألف مستوطن يهودي بنسبة 66%، و245 ألف عربي بنسبة 34%(مركز الزيتونة،237:2007).

أدت السياسة التي اتبعتها إسرائيل إلى تفاقم أزمة السكن في المناطق العربية ونتيجة لعدم المصادقة على المخططات الهيكلية للأحياء العربية، كذلك نسبة السكان الفلسطينيين في المناطق محدودة ولا تتعدى في أقصي حالاتها 75% من مساحة الأرض وعلى بعد أمتار من الأحياء العربية ترتفع النسبة إلى ما يقرب من 115%–300% من مساحة الأرض، كما هو الحال في رأس العامود، أو التلة الفرنسية، كما أن الحصول على رخصة بناء للفلسطينيين يحتاج نحو 9 سنوات، وتكاليف تصل إلى 20 ألف دولار، مما يدفع المواطنين الفلسطينيين إلى القيام بالبناء بدون ترخيص، وما يتبع ذلك من تهديد بالهدم أو تقديميه للمحاكمة تكون الغرامات أكبر من تكاليف البناء، لكن الحكومة الإسرائيلية تقوم بالبناء عبر شركات وبيعها لليهود بكل سهولة وتكون التكاليف قليلة مقارنة مع الفلسطينيين (التفكجي،1994:31)، هذه سلسلة من الإجراءات التهويدية الإسرائيلية لمدينة القدس لتحقيق الأهداف السكانية لليهود في التفوق الديموغرافي على العرب، والحد من التوسع السكاني الفلسطيني، وبلغ عدد المنازل المهدمة في القدس من العام 2000 إلى العام 2009م 654 منزلا (مركز الزيتونة،2010:286).

تسعى المخططات الإسرائيلية إلى حصر نسبة الفلسطينيين في القدس بشقيها الشرقي والغربي فيما لا يتجاوز خُمس أو رُبع سكانها، وذلك من خلال سياسة التهجير الهادئ، وهي تجريد الكثير من العائلات المقدسية من حق المواطنة، وقد بدأت هذه السياسة منذ العام 1967م، وهي متواصلة حتى الآن، حيث مارست إسرائيل ومن خلال وزارة الداخلية أسلوبًا جديدًا لتقليص عدد المقدسيين، من خلال سحب بطاقة المواطنة من كل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس وإجباره على مغادرة المدينة، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة، ويحصر قانون الدخول في إسرائيل الصادر عام 1974م الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهوية في ثلاث حالات (مركز الزيتونة،2007:278):

أ– إذا تواجد الشخص خارج إسرائيل فترة سبع سنوات على الأقل.

ب– إذا حصل الفرد على إقامة في دولة أخرى.

ج– إذا حصل على جنسية دولة أخرى بواسطة التجنس.

بلغ عدد بطاقات الإقامة التي سحبت منذ عام 1967م حتى 2007م 8.558 بطاقة، أما البطاقات التي سحبت خلال العام 2008م وحدها فقد وصلت إلى 4.577 وهي تشكل نسبة 34.8% من البطاقات التي سحبت منذ احتلال المدينة، وهذا التطور مرشح للزيادة في ظل ممارسات الاحتلال العنصرية ضد المقدسيين(مركز الزيتونة،2010:282)، كما أن قانون مركز الحياه "domicile" الذي تم تكريسه والعمل به اعتباراً من يناير 1997م، اعتمد صيغة قانونية فحواها أن من يسكن داخل حدود القدس فقط له حق الإقامة الدائمة الفعلية، على ضوء ذلك فان أكثر من 120 ألف مواطن مقدسي مهددون بفقدان حقهم في الإقامة الدائمة في القدس على اعتبار أنهم غير مقيمين إقامة دائمة بعد صدور هذا القرار (معهد الأبحاث التطبيقية،2015).

ثانياً: استراتيجية التهويد العقاري:

تصاعدت اعتداءات الجماعات اليهودية في الاستيلاء على البيوت المقدسية في إجراءات غير مسبوقة لوضع يدها على البيوت في البلدة القديمة بالقدس، وشرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتسجيل الأملاك والعقارات التي استولى عليها المستوطنون في البلدة القديمة، من أجل تثبيت ملكية الأملاك لجهات يهودية استيطانية، وتم الكشف عن تسجيل وتثبيت 120 عقارًا للمستوطنين من خلال وثائق مزورة وبصورة غير قانونية، كما قامت سلطات الاحتلال تسجيل ما مساحته 137 دونمًا من الأراضي والعقارات في منطقة باب المغاربة والبؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة، والتي تعود إلى الوقف الإسلامي(أبو عطا،2009:20).

يعتمد أهل القدس الشرقية بشكل كلي على الخدمات التي تقدمها بلدية القدس الغربية لحاجياتهم الأساسية، وتفرض سلطات الاحتلال ضرائب ثقيلة على سكان المدينة، وهناك تمييز واضح في دفع الضرائب، حيث يعفى المستوطنون اليهود من دفع ضريبة "الأرنونا"، وهي ضريبة البلدية، واجبار الفلسطينيين دفع الضرائب بكاملها رغم أن دخل الفرد الفلسطيني قليل بالنسبة إلى دخل المستوطن اليهودي، كما توجد أحياء فلسطينية خارج حدود بلدية القدس الغربية وتدفع ضريبة "الأرنونا"، وهي لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها البلدية، وقد أدت الضرائب الباهظة التي فرضت على المقدسيين إلى دفع أكثر من 250 تاجرًا في البلدة القديمة من القدس إلى إغلاق محلاتهم بعد تعرضهم للملاحقة، والحجز على محتويات محلاتهم ومصادرتها أو الحجز على حساباتهم في البنوك بدعوى أن عليهم ديونًا لسلطات البلدية والضرائب، وفقا للإحصائيات

الاسرائيلية فان اسرائيل تجبي ما نسبته 35 % من ميزانية بلدية الاحتلال من السكان المقدسيين في القدس الشرقية، لكن الاحصائيات تشير الى ان بلدية الاحتلال تنفق ما نسبته 5 % فقط على القدس وسكانها، في حين تخصص 30% من هذه الاموال لتنفيذ مشاريع عديدة في المستوطنات ولتعزيز الوجود الاستيطاني اليهودي في القدس المحتلة. (الاقتصادي،2016/9/2م، فريد محاريق، اقتصاد القدس بين الرباط والحصار).

ثالثاً: استراتيجية تهويد المقدسات الإسلامية في القدس:

إن أبرز التحديات للهوية اليهودية المزعومة لمدينة القدس هي عدم وجود أي شيء مقدس في صيغة بناء أو معبد أو موقع تاريخي بارز فيها، من أجل ذلك تركزت الجهود الإسرائيلية على إيجاد بنية تحتية حقيقية لمقدسات يهودية داخل البلدة القديمة، والقيام بتهويد وتدمير المقدسات الإسلامية التاريخية من أجل بناء كنيس فوق الأرض مثل كنيس "خيمة إسحق" قبالة باب السلسة أو كنيس الخراب في حارة الشرف "حي اليهود"، أو من خلال إعداد شبكة متكاملة من الحفريات تقام فيها مزارات يهودية مصطنعة لافتتاحها أمام الزوار.

تتعرض مدينة القدس بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص إلى هجمة شرسة من قبل المؤسسة الإسرائيلية والجماعات اليهودية المتطرفة، طالت الإنسان والآثار والتاريخ والحضارة لتنفيذ مشاريع السيطرة وتهويد للمسجد، وتصاعدت بشكل ملحوظ ظاهرة اقتحام مجموعات يهودية للمسجد الأقصى المبارك رجالا ونساء وأطفالا مع إقامة شعائر دينية يهودية بارزة داخل المسجد الأقصى، وأصبحت الظاهرة البارزة في هذه الاقتحامات أنها تتم بصورة مئات الأفراد وتأتي على شكل مجموعات متتالية وأصبح يشارك فيها بشكل بارز عدد كبير من الساسة الإسرائيليين، كما أعلن عشرات ممن يتسمون بالمرجعيات الدينية والتلمودية اليهودية، عن تأييدهم وتشجيعهم لأفراد المجتمع الإسرائيلي لاقتحام المسجد الأقصى، وقاموا باقتحام الأقصى حتى يقتدي الغير بهم، وتتم هذه الاقتحامات بحراسة مشددة من قبل الشرطة الإسرائيلية التي تهدف بشكل أساسي إلى تحويل الادعاء "بحق اليهود" في الدخول إلى المسجد الأقصى إلى أمر واقع يقبله سكان المدينة ويقبله الوعي العربي والإسلامي، وشهدت هذه الفترة منذ العام 2009م في ظل حكومة "بنيامين نتنياهو" المتطرفة تصعيدًا حادًّا في مدينة القدس، ومنذ إعلانه في شهر تشربن الثاني عام 2009م عن تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م لمدة عشرة أشهر، وبلغ ذروته

عندما عين نتنياهو في آخر عام 2009م منسقًا خاصًا في مكتبه، لينسق بينه وبين بلدية الاحتلال في القدس لتسهيل عمليات هدم المنازل فيها، وعلى رأسها منازل حي البستان جنوب المسجد الأقصى(مركز الزيتونة،2010:288).

شهدت الفترة الأخيرة الكشف عن حفريات جديدة ومنها جنوب المسجد وإلى الغرب منه، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات تحت المسجد وفي محيطه 38 موقعًا منها 23 موقعًا نشطة و15 موقعًا مكتملة، أما من الناحية الجغرافية فتقع 17 حفرية منها جنوب المسجد الأقصى و19 حفرية غربة و2 شماله، وأكبر مشاريع الحفريات هو بناء وترميم ساحة البراق الذي يمتد على كامل المساحة الواقعة بين حائط البراق وحارة الشرف "الحي اليهودي"، وتبلغ مساحتها 7 دونمات، وكان جهد الاحتلال ينصب على توسيع رقعة الحفريات وزيادة عددها وترميم المواقع وإعدادها لاستقبال الزوار، بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية اللازمة فوق الأرض وتحت الأرض، لتحويل المدينة اليهودية التي بنتها أسفل المسجد الأقصى ومحيطة إلى المزار السياحي الرئيسي في دولة الاحتلال، ولن يضطر الزوار السياح في هذه الحالة المرور في أي حي عربي أو الاحتكاك مع المقدسيين أثناء الدخول إلى المدينة، وذلك من خلال شبكات الأنفاق التي تربط أجزاء هذه المدينة من الجنوب والغرب ببعضها البعض، وأنهى الاحتلال عمله في نفق يصل بين مدينة داود في سلوان جنوبًا وشبكة أنفاق الحائط الغربي في الشمال، وسيمكن هذا الطريق السائحين والمتطرفين اليهود من الوصول إلى ساحة البراق وأبواب المسجد الأقصى دون المرور بالتجمع السكاني الفلسطيني في الجنوب، مما يشكل خطرًا على المسجد الأقصى نفسه لكونه يسهل اقتحامه والاعتداء عليه في المستقبل من اليهود (مؤسسة القدس الدولية،2015:63-67).

لذلك أضحت مسألة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى مثار جدل كبير، حيث يهدف إلى تكريس وجود اليهود في المسجد الأقصى من ناحية، وتخصيص أجزاء ومساحات من المسجد الأقصى يقتطعها اليهود ليحولوها إلى كنس يهودية لأداء صلواتهم فيها، ففي 30 تشرين الأول من العام 2014م أخذ التقسيم منحى جديد وخطير، إذ لأول مرة منذ العام 1967م أغلقت سلطات الاحتلال بوابات المسجد الأقصى أمام المسلمين، وإعلان الاحتلال إقامة تجمع صهيوني بالكنيست لنزع الوصاية الأردنية عن القدس، والتسريع ببناء الهيكل وإقامة مديرية يهودية توازي دائرة الأوقاف الإسلامية، واتبعت قيود عام 2015م حالت دون وصول النساء إليه في الفترات

المخصصة لاقتحامات المستوطنين، وفي 13 تشرين الثاني عام 2016م أقرت اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريعات، مشروع قانون يمنع رفع الأذان وعبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والمناطق القريبة من المستوطنات، وذلك تمهيداً لعرضه على الكنيست لمناقشته والمصادقة عليه في ثلاث قراءات حتى يصبح قانوناً واجب النفاذ(مجلة البيان، 2017/5/25م، أحمد فايق دلول، التقسيم الزماني والمكاني).

تشكل البوابات الإلكترونية التي أقامتها سلطات الاحتلال بالمسجد الأقصى في 14 تموز عام 2017م مدخلاً جديداً للسيادة على ساحات الحرم القدسي الشريف، وتأتي هذه الخطوة إلى حرف الأنظار عن المخطط الأساسي بفرض السيادة الإسرائيلية على الأقصى، لتحكم سيطرتها وإدارتها على ساحات الحرم، والتحكم بأعداد المصلين وفرض واقع جديد يمهد لبناء الهيكل المزعوم وحصاره وتهويده لفرض التقسيم المكاني للأقصى(الجزيرة نت، 2017/7/20م، محمد حسن وتد، البوابات الإلكترونية الإسرائيلية تمهيد لابتلاع الأقصى).

دأبت حكومات الاحتلال من عام 1967 على تطبيق استراتيجية تهدف إلى تهويد المدينة والفضاء المحيط بها، وقامت هذه الاستراتيجية على ركيزتين أساسيتين وهما سن القوانين للإسهام في تهويد المدينة إلى جانب أنشطة تقوم بها مؤسسات ومنظمات دينية متطرفة على تنفيذ مشاريع وأنشطة تهويدية، لذلك فان حجم الحملة الاستيطانية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية، وطرح عطاءات بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة وخصوصا في أراضي القدس وبناء جدار الفصل، الذي يلتهم مساحات واسعة من أراضينا مقسمًا إياها إلى جزر معزولة، ملحقًا بذلك آثارا مدمرة بحياة عشرات الألوف من الأسر الفلسطينية، هدفها ابعاد السكان المقدسيين وطردهم وطمس الهوية العربية في مدينة القدس.

الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي وضع استراتيجية ومخططاً تهويداً للسيطرة على مدينة القدس، وقد اتضح ذلك من خلال العقلية الإسرائيلية والتي تخطط وتنفذ المشاريع التوسعية الاستيطانية من أجل الاستيلاء على المدينة وتهويدها، بالإضافة إلى طرد سكانها منها ومحاربتهم بجميع الوسائل المتاحة.

النتائج:

1- تحظى مدينة القدس باهتمام كبير على كافة الأصعدة والمستويات في الفكر الصهيوني.
2- عملت إسرائيل على افساح المجال جغرافياً وسكانياً أمام التمدد الاستيطاني اليهودي على حساب السكان المقدسيين، الأمر الذي يمثل جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية.
3- مدينة القدس جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي، لما تحمله من قيمة دينية لكافة الديانات السماوية، ومكانة دينية وسياسية للدولة الفلسطينية المنشودة.
4- محاصرة المواطنين وخنقهم جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بغية تقويض صمودهم لإجبارهم على الرحيل.
5- الاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين اليهود بحماية الجيش على السكان المقدسيين لإبقائهم في حالة خوف ورعب.
6- قطع التواصل الجغرافي بين أنحاء الضفة الغربية وتقسيمها إلى مناطق للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

التوصيات:

1- وضع استراتيجية وطنية موحدة لإعادة القضية الفلسطينية لأهميتها الأولى عربياً ودولياً، من أجل مجابهة المشاريع التهويدية في مدينة القدس.
2- تقديم الدعم الكامل لسكان مدينة القدس لتعزيز صمودهم داخل المدينة المقدسة.
3- اتخاذ موقف فلسطيني وعربي من قضايا الاقتحامات والحفريات الاستيطانية في القدس.

المراجع:

- أبو جابر، إبراهيم وآخرون. (1997): قضية القدس ومستقبلها، ط2، دار البشير، عمان.
- أبو جاموس، رضوان. (2013): الاستيطان الصهيوني "الفكر والممارسة"، وكالة قدس نت للأنباء.
- أبو عطا، محمود. (2009): مدينة القدس والمسجد الأقصى 2009م .. إلى أين؟، مؤسسة الأقصى للوقف والثرات، أم الفحم.
- التفكجي، خليل. (2008): الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنتائج، أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، فلسطين.
- التفكجي، خليل. (1994): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- ربيع، علي. (2005): الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، القدس.
- سالم، محمد صلاح.(2003): القدس .. الحق .. التاريخ .. والمستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة.
- صالح، محسن محمد. (2011): معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.
- مؤسسة القدس الدولية، عين على الأقصى، تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال الفترة 2014/8/1 حتى 2015/8/1م، بيروت.
- محارب، محمود.(2016): سياسة إسرائيل تجاه الأقصى، مجلة سياسيات عربية، عدد19، أذار 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2007): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006م، بيروت.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2010): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م، بيروت.

المواقع الالكترونية:

الاقتصادي،2014/12/23م، فريد محاريق، اقتصاد القدس بين الرباط والحصار، تاريخ المشاهدة 2017/8/2م.

http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=1d576ay1922922Y1d576a

الجزيرة نت، 2017/7/20م، محمد حسن وتد، البوابات الإلكترونية الإسرائيلية تمهيد لابتلاع الأقصى، تاريخ المشاهدة 2017/8/23م.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/7/20/%D8%A

مجلة البيان، 2017/5/25م، أحمد فايق دلول، التقسيم الزماني والمكاني، تاريخ المشاهدة 2017/8/23م.

http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=5799

معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"،2015/11/6م، مخططات العزل والاستيطان الاسرائيلية تدمر مقومات حل الدولتين، القدس، تاريخ المشاهدة 2017/8/2م.

http://www.poica.org/details.php?Article=8596